الدور الأمني لفرنسا في منطقة الخليج العربي

المدرس المساعد
احمد فائق محمد(*)

مقدمة

لما كانت العلاقات الدولية قائمة على حقائق الأرض والجغرافيا والاقتصاد، فالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، جعلت منها محل عناية واهتمام القوى العظمى ومنها فرنسا، لأجل تحقيق الأهداف والأغراض التي تسعى إليها الأخيرة في سياستها الخارجية من خلال التأثير والإقناع، بعد إن فقدت فرنسا مقومات الإرغام.

على الرغم من كون السلوك السياسي الفرنسي مع منطقة الخليج العربي، اتسم بمجرى تعاوني بواسطة الاتصالات الدبلوماسية المتواصلة والسعي بشكل اوسع نحو علاقات تعاونية في المجالات والاقتصادية والثقافية، لاسيما لما تشهده العلاقات الدولية من متغيرات متتالية وتفاعلات معقدة مع ثورة الاتصالات والتقنية الحديثة و تشابك المصالح الاقتصادية أكثر من أي مرحلة سابقة، ألا إنها لم تدخر جهدا للاضطلاع بدور مهم في الترتيبات السياسية والأمنية والعسكرية في منطقة الخليج العربي، وان كان ذلك من خلال الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية التي تستحوذ على الجزء الأكبر والاهم من تلك الترتيبات بخاصة بعد احتلالها العراق، لقناعة هذه القوى الكبرى بأهمية الخليج العربي في بقائهم بتبوء مكانتهم العالمية المتقدمة، ولعل في قول هنري كيسنجر قبل ثلاثة عقود، بعد ازمة الطاقة الاولى عم ١٩٧٣ بانه "لا يمكن لاي دولة تسود العالم دون سيطرتها على الخليج ونفطه"[١] دلاله واضحة على اهمية المنطقة وفعلها الجيوستراتيجي.

وتسعى فرضية البحث إلى التحقق من وجود دور سياسي وأمني لفرنسا في المنطقة لا يتقاطع كليا مع الإرادة الأطلسيه بقيادة الولايات المتحدة الأميركية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، الا من خلال توزيع الأدوار ومصالح فرنسا العليا، مع الأخذ بنظر الاعتبار مواقف فرنسا في التطورات السياسية والأمنية في المنطقة منذ مطلع التسعينيات والى الوقت الحاضر، بذلك تناول البحث في فقرته الاولى تطور تلك العلاقة مع دول منطقة الخليج العربي، من ثم ذهب في الفقرة الثانية الى دور فرنسا الامني فيها.

أولا/ تطور التوجهات الفرنسية أزاء المنطقة

(*) قسم الدراسات الاوروبية-مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد.

[١] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص ٦١.

في الوقت الذي مثل عام 1920، انحسارا واضحا للنفوذ الفرنسي في منطقة الخليج، بعد استدعائها لآخر قنصل لها في مسقط، إلا إن ظهور النفط وتعاظم أهميته، آل لإدخال المنطقة من جديد في قلب السياسة الدولية، وذلك بحكم سيطرتها على64% من احتياطي النفط العالمي وتؤمن ٣٠ % من أنتاجه العالمي [٢]، مما جعلها تشغل الأولوية في طرح المصالح الرأسمالية المتضاربة التي سعت إلى تكييف سياستها، بما يكفل الحفاظ على إمدادات مضمونة من نفط المنطقة، إذ تعتمد فرنسا على ٦٢% من طاقتها النفطية على واردات النفط العربي وتحديداً من منطقة الخليج العربي و شمال إفريقيا[٣]، دون إغفال إن فرنسا دولة نووية وتؤمن مفاعلاتها ٨٠% من طاقتها[٤]، إلا إن النفط لا يزال أفضل البدائل لاستخدامات الطاقة، كما ان فرنسا تدرك إن "النشاط السياسي لأي امة، يتناسب طردياً مع أهمية المصالح الاقتصادية والتي تمارس دورا حاسما في السياسة الخارجية وتؤول إلى إحلال النفوذ السياسي بعد إرسائه، محل المصالح الاقتصادية" [٥] وقد دعم الجنرال ديغول، أول رئيس للجمهورية الخامسة الفرنسية، هذه التوجهات النفطية عن طريق مواقفه السياسة، حاملا شعار السياسة من اجل الاقتصاد، وهذا ما تجلى خلال حرب 1967، عندما غلبت المصالح القومية الوطنية والاقتصادية، على اعتبارات صداقتها الحميمة مع الكيان الصهيوني، عبر عنها رئيس وزرائه (ميشيل دبوريه) بقوله "فرنسا ليست موالية للعرب ولا (لإسرائيل) ولكنها مواليه لمصالحها، التي تجيئ في المقام الاول"[٦]، وتعد زيارة الرئيس العراقي الأسبق عبد الرحمن عارف لفرنسا في 7-10 –شباط-1968، معبراً مهماً للعلاقات بين فرنسا وأقطار الخليج العربي والوطن العربي بشكل عام، بوصفها أول زيارة رسمية لرئيس عربي إلى فرنسا بعد حرب 1967[٧]، واستمر تنامي هذه العلاقات مع المنطقة وامتد ليشمل إرجاء الوطن العربي وتمكن سلفاه الرئيس جورج بومبيدو(١٩٦٩-١٩٧٤) و الرئيس فاليري جسكار دستان (١٩٧٤-١٩٨١)، من توسيع المجال الضيق الذي شغلته فرنسا في الخليج العربي، منذ انحسارها عند مطلع القرن العشرين امام التفوق والاستئثار البريطاني فيه، وإعادته الى حد ما للنفوذ الفرنسي، منسجمة مع سياسات الجنرال شارل ديغول العالم ثالثية (الخيار الثالث) التي تسعى الى المزيد من الاستقلالية برفض هيمنة القوى العظمى على السياسة الدولية، فبينما كانت الستينيات من القرن العشرين تعد أساس العلاقات الفرنسية-العربية المعاصرة، فأن السبعينيات هي الحقبة التي شهدت بناء صرح هذه السياسة وتطبيقاتها العملية وفق معطيات الأوضاع الدولية المستجدة في وقتها.

---

[٢] سرمد أمين، النفط احد خيارات أميركا الإستراتيجية في العراق، مجلة المرصد الدولي، بغداد،مركز الدراسات الدولية، العدد ١، آذار-نيسان ٢٠٠٦، ص ١٠.

[٣] بشارة خضر، أوربا والخليج العربي / الشركاء الأباعد، بيروت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ص ١٨٩-١٩١ .

[٤] DW الفضائية الألمانية، تقريرعن الطاقة في أوربا، ٢٠٠٦-١٠- ٧.

[٥] كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، (عرض كتاب)، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 33، تموز 1973، ص187.

[٦] Lemonde, Paris,3 May,1970، نقلاً عن: دربة شفيق بسيوني، فرنسا والوطن العربي/الثوابت والتغيرات، مجلة المنار، باريس،العدد ٥٥، تموز/١٩٨٩، ص ١٢٢.

[٧] Lemonade, Paris, 14 join, 1972 ، كذلك: يوميات مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد١٢، نيسان/١٩٦٨، ص٢١٠.

لاشك إن الإستراتيجية التي أرساها الرئيس ديغول، أكملها خلفاؤه وعملوا على توسيعها [٨] و شهدت تلك الحقبة انطلاق الحوار العربي-الأوربي، على اثر المتغيرات التي انبثقت بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ كنتيجة لإيجابية الموقف الفرنسي ومطالبته بتطبيق القرار (242) القاضي بانسحاب (اسرائيل) من الأراضي العربية المحتلة ونجاح الدبلوماسية الفرنسية بالضغط على دول (السوق الأوربية) لإصدار بيان مشترك في 6 تشرين الثاني 1973، سمي في حينه بيان البندقية ادان الاحتلال(الاسرائيلي) لفلسطين، وهو موقف قابله العرب بعين الرضا واستبعدوا فرنسا من الحظر النفطي الذي شمل الدول المساندة (لأسرائيل) [٩]، دون إغفال إن الموقف الفرنسي تمخض نتيجة لإدراكها لمصالحها في المنطقة.

عند مطلع الثمانينيات ساهمت جولة الرئيس الفرنسي ديستان في بعض أقطار الخليج العربي، بتعزيز أواصر التقارب والتعاون بين فرنسا والمنطقة وهيأت الأجواء المناسبة للكثير من الشركات الفرنسية الكبرى بالولوج والتعامل بشكل أوسع معها، ولم تكن تلك الجولة بعيدة عن التطورات الداخلية الفرنسية التي كانت منصبة على الانتخابات في الداخل واسفرت عن فوز فرانسوا ميتران بفارق ضئيل على خلاف التوقعات واستطلاعات الراي حينها، وكان فرانسوا بونسيه وزيرخارجية فرنسا في عهد الرئيس جسكار ديستان اكد على اهمية حرية الملاحة في مضيق هرمز بوصفه ممراً دولياً يتحكم بالامدادات النفطية للدول الاوربية رغم اعتراضه على دعوة رئيسة الوزراء البريطانية انذاك مارغريت تاتشر التي طالبت بانشاء قوة سلام دولية في الخليج العربي اذ قال " ان دول الخليج اعلنت بوضوح ان الدفاع عن تلك المطقة يقع على عاتقها فقط، بذلك فان فرنسا لاتستطيع الا ان تؤيد مواقف دول الخليج هذه و هي لن تساهم باية قوة دولية، ولن توافق ابداً على هذا المشروع، كوننا نريد ان تبقى هذة المنطقة بمنأى عن صراعات الدول الكبرى" [١٠]، بالرغم من ذلك ارسلت فرنسا عدداً من قطعها البحرية الى المحيط الهندي للمساهمه في تامين الملاحة الدولية فهي تجد ان ذلك الفعل يختلف تماماً عن قوة السلام الدولية التي دعت اليها بريطانيا [١١].

لا شك ان حاجة فرنسا الى النفط الشريان الرئيس في الصناعة الفرنسية المتقدمة حاجة استراتيجية فهوعصب الحياة الاقتصادية والسياسية لها ويتوقف استمرارها كقوة كبرى عليه، الم يقل كلمنصو رئيس وزرائها الاسبق قبل تسعين عاماً "قطرة نفط بقطرة دم" [١٢] مماجعلها في مقدمة الدول الأوربية الساعية لإقامة علاقات متطورة مع دول الخليج العربي الغنية بالنفط، الأمر الذي دفع فرنسا إلى تحويل مسار الحوار العربي– الأوربي إلى حوار فرنسي-خليجي [١٣] استنادا على أساس واقعي قائم على المصالح المتبادلة، أذكته نظرة فرنسا الاستقلالية، التي بذرها الجنرال ديغول في السياسة الفرنسية، مما جعل هذه العلاقات تبنى بدافع التعاون لا الهيمنة، كما هو الأسلوب الأمريكي الذي أتسم بالغلظة والعنف

[٨] درية شفيق بسيوني، مصدر سبق ذكره، ص ص124-125.
[٩] مقابلة مع ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا الاسبق، ج8، مجلة كا العرب، باريس، العدد، 114، ٣١-١٠-1984.
[١٠] الحوادث، لندن، العدد٢٧،١٢٧٣/٣/١٩٨١.
[١١] المصدر نفسه.
[١٢] محمد رشيد الفيل، الاهمية الاستراتيجيةللخليج العربي، الكويت، رابطة الاجتماعيين،١٩٧٤، ص٥٢.
[١٣] الحوادث، لندن، العدد ١٢١٩، ١٤/٣/١٩٨٠.

والتهديد، مما جعل فرنسا في مقدمة الدول الأوربية المساندة لتوجهات سياسية جديدة في المنطقة تكفل ولوجها بشكل افضل في المنطقة و قد وجدت في الاتحاد الاوربي اداتها الممكنة لمجاراة القوتين العظمتين وقتها ونفاذها بقوة اليها بذلك جهدت الى وضع اسس لسياسة اوربية مشتركة مع حلفائه الاوربيين للتغلغل في الخليج العربي والانفلات بقدر ماسمح لها من وصاية الحليف الاميركي وضغوط الاتحاد السوفيتي[١٤]، وقد كان لإنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في ايار ١٩٨١، أهمية خاصة في سياستها نحو المنطقة بعد إن كانت قد وضعت ثقل توجهاتها الإستراتيجية في الدولتين الأهم في النظام الإقليمي الخليجي، إيران والعراق، لاسيما لعدم حسمهما على حساب احد القوتين العظمتين انذاك، الا انها في الوقت عينه لم تغفل اهمية دول المجلس الخليجي الذي كان قد انشئ حديثاً، و اصبحت بعدها المجهز الرئيس لدول المنطقة حتى مال الميزان التجاري لصالحها، والعمل على تعزيز تلك العلاقات بصورة ثنائية او من خلال الاتحاد الاوربي بذلك استطاعت دول المجلس الخليجي الاستحواذ على ما يقارب نصف التجارة الكلية للاتحاد الأوربي مع الوطن العربي[١٥]، على الرغم من القيود الأمريكية التي تلقي بظلالها دوماً على مسار تلك العلاقات.

يبدو إن سياسة فرنسا وبغض النظرعن مراحلها المختلفة حاولت دائما مسك العصا من منتصفها ابتداء بدورها بين الشرق والغرب ومن ثم بين أوربا والولايات المتحدة وما بين العرب و (اسرائيل)إلى محاولتها ممارسة دور الوسيط ما بين الشمال والجنوب .

وتجلى ذلك بعد مجيء فرانسوا ميتران إلى السلطة عام 1981 ففي الوقت الذي حافظ على ثوابت* سياسة فرنسا إزاء المنطقة، سعى لتحسين صورة فرنسا لدى (اسرائيل) وإعادة علاقتها الحميمة معها[١٦] الأمر الذي أحجم فرنسا ميتران، عن تطبيق عقوبات ضدها بعد ضرب مفاعل تموز النووي السلمي العراقي عام ١٩٨١، بالرغم من إدانتها لذلك [١٧] فالحكومة الاشتراكية حاولت اعتناق سياسة برغماتيه توفق بين المحافظة على المصالح والروابط التقليدية مع الوطن العربي والخليج ضمنا وعلاقاتها مع (اسرائيل) وحلف الأطلسي، وانسجاماً مع سياسة التوازن بادر الرئيس الاسبق ميتران بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في 26نيسان 1981، قبل أشهر من زيارته (لاسرائيل) التي كان مقرر إن تكون أول زيارة له إذا ما انتخب رئيساً لفرنسا وفق برنامجه الانتخابي الذي اعتمد على دعم وتأييد كبيرمن قبل اللوبي الصهيوني[١٨] بسبب الخلفية التاريخية والسياسية له وحزبه الاشتراكي والتي كانت تشير إلى مواقفه المعادية للعرب في أكثر من موقع مع مجاهرته

---

[١٤] **للمزيد انظر:**
حامد ربيع، الحوار العربي- الاوربي واستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى، بيروت، المؤسسه العربية لدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ص٤١-٤٨.

[١٥] **علاقات مجلس التعاون الخليجي وفرنسا"، مجلة الدستور، لندن، العدد 379، 10-6-1985.**

ممكن إجمال هذه الثوابت: الدعوة إلى تطبيق قرار 242. الحفاظ على امن واستقرار الكيان الصهيوني، ضمان حدود أمنة مقابل حق الشعب الفلسطيني، إقامة دولة مستقلة فلسطينية مقابل اخرى (اسرائيلية)، التزامها بالتعهدات وخاصة عقود التسليح . للمزيد من التفاصيل : درية شفيق بسيوني، مصدر سبق ذكره، ص121- 134.

[١٦] **بوقنطار الحسان، السياسية الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ص ٨٤-٨٨ .**

[١٧] **المصدر نفسه، ص85.**

[١٨] **نفسه.**

بصداقته الحميمة (لاسرائيل)[١٩]، كما أوفد مبعوثين لديهم ثقة الجانب العربي إلى بعض الدول العربية والخليجية منها تحديداً، في مقدمتهم وزير خارجيته اليميني كلود شيسون، الذي يحضى بصداقات مميزه مع العرب بغية طمأنتهم على استمرارية نهج السياسة الفرنسية في تعاملها مع الدول العربية.[٢٠]

الحقيقة أن سياسة فرنسا تحكمها المصالح وهي راسخة في منطقة الخليج العربي، ضمن اطار الرأسمالية الغربية والانسجام مع المتغيرات الدولية، فهي مميزة مع ايران حتى بعد انقضاء عهد الشاه وان شابها التوتر بسبب حادثة اغتيال شهبور بختياررئيس الوزراء الايراني الاسبق في فرنسا، و الحرب الايرانية-العراقية وغيرها، الا انها لم تصل الى حد القطيعة فقط في١٩٨٧/٧/١٣ عقب حادثة (فيل دانفيدس) والتي ما لبثت ان عادت بعد اشهر من جديد اثرالاتفاق الذي تم بموجبه اطلاق سراح الرهائن الفرنسيين المحتجزين في بيروت مقابل اعادة وحيد غوركي الى ايران المترجم في السفارة الايرانية في باريس، الذي اتهم من قبل السلطات الفرنسية بتهمة التجسس الى ايران[٢١]، كما تربطها علاقات متينة مع دول مجلس التعاون الخليجي حافظت على ثوابتها منذ استقلال هذه الدول مطلع السبعينيات، لاسيما مع العربية السعودية والامارات وقطر، اما علاقاتها مع العراق كانت قد شكلت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات بشكل خاص، مرتكزاً لسياستها في الخليج العربي والوطن العربي لحين ازمة اب ١٩٩٠، بعد ماسجلت السياسة الفرنسية الجديدة تراجعاً تجاه العراق و انسجاماً كبيرا مع السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ميتران[٢٢] كما وعادت لتشكل تجانساً هو الاكبر بتاريخ فرنسا مع الولايات المتحدة الاميركية في عهد الرئيس الحالي نقولاي ساركوزي حتى وانها تكاد ان تكون نهاية الديغولية والاستقلالية الفرنسية[٢٣] التي التزمت دوماً خياراً خاصاً في سياستها الخارجية وتعاملها مع القضايا الدولية.

لامراء ان فرنسا لا تمتلك القدرة ولا القوة العسكرية والاقتصادية لممارسة دور اكبر في الخليج العربي في ظل غياب توازن القوى والهيمنة الاميركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، ولم تستطع الدبلوماسية الفرنسية ايقاف الحرب ضد العراق بالرغم من معرفتها تماما اهمية العراق لها من خلال قوائم شراء السلاح والنفط من جهة، واستقلاليته عن كلا المعسكرين الغربي والشرقي من جهه أخرى، بخاصة وان فرنسا أكثر الدول الأوربية اعتمادا على الطاقة من الخارج، مما دفعها إلى الوقوف موقفا ايجابيا تجاه العراق في حربه مع إيران غير إن المواقف الفرنسية تبقى هي الأكثر تنوعا[٢٤]، بعد إن ركز التحالف

---

[١٩] غسان سلامة، فرنسا العرب: سمات المرحلة الجديدة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣ تشرين الثاني ١٩٨١، ص ص٢٦ -٢٨.

[٢٠] كلود شيسون، "سياسة الممكن شعارنا" النهار، بيروت، العدد 14653، 5-7-1981

[٢١] شفيق عبد الرزاق السامرائي، العلاقات الفرنسية-الايرانية منذ وصول خميني للسلطة، مجلة العلوم السياسية، بغداد-جامعة بغداد،العدد الاول، السنة الاولى، ١٩٨٨/٣/١، ص ص ٥١-٥٣.

[٢٢] اندريه ميشيل، لائحة أتهام فرانسوا ميتران من حرب الجزائر إلى حرب الخليج 1954-1992، ترجمة ناصرة السعد ون، صحيفة القادسية، بغداد، الإعداد: 4153، ٤١٥٥ ، ٤١٦١ ١٢-٥-٣ /نيسان/1993.

[٢٣] خالد سعد زغلول، ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية، مجلة الساسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد ١٦٩، تموز٢٠٠٧، ص ص ١٩٥-١٩٦.

[٢٤] سمير أمين، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية إلى أين، في العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية :1999، ص82.

الغربي على أولوية ضرب العراق لضمان تدفق النفط والحفاظ على امن (اسرائيل)، ومنع نشوء اية قوة عربية، تتمتع إلى حد كبير بالاستقلالية في قرارها السياسي، ولها مشروع قومي عربي قد تقلب به المعادلة الجيوسياسية في المنطقة والعالم، الأمر الذي يفسر حصول تفاهم القوى الرأسمالية الغربية بضمنها فرنسا الميترانية، والذي يفسر أيضا المضي في محاولة القضاء على القدرة الاقتصادية والتقنية للعراق والبني التحتية وعدم الاكتفاء بتدمير قدرته العسكرية [٢٥] وهذا تكرر بشكل أوسع عند ضرب العراق ومن ثم احتلاله في ٤/٩/ ٢٠٠٣.

بذلك عدت المشاركة الفرنسية في العدوان العسكري على العراق، تراجعً عن سياسة الجنرال ديغول في الاستقلالية والمصداقية الفرنسية[٢٦]، فبلا شك إن إحداث آب 1990 شكلت منعطفا مهما في السياسة الخارجية الفرنسية -الميترانية- بعد إن كانت تسير ضمن ثلاثة توجهات رئيسة :

- رفض التبعية في التعامل مع القوى العظمى.
- رفض التسليم بالقيادة الثنائية أو الأحادية للعالم والتأكيد على نظام متعدد الأقطاب.
- البحث عن طريق ثالث تمارس فيه فرنسا دورا في السياسة العالمية ويؤمن لها حرية التحرك في منافسة القوى العظمى[٢٧].

لم تكن سياسة ميتران وحزبه الاشتراكي وحدها هي السبب في الابتعاد عن النهج الاستقلالي الديغولي و المشاركة في الحرب بل هناك دوافع أخرى أبرزها :

- العقود الكبيرة القادمة سوف تتحدد على أساس الأدوار في المعركة.
- المحاربون فقط الذين سيجلسون على مائدة تسوية أمور المنطقة ويستفيدون منها.
- إن الحرب باتت مؤكدة والاستثمارات الكبيرة لفرنسا مع العراق في حكم الضائعة في الوقت الراهن.
- الخليج في السنوات القادمة محسوم أمريكيا وعلى فرنسا إن تظل قادرة على الوصول إلى شيء منه، وان كان معظمه لدى الولايات المتحدة [٢٨].

ان فرنسا فقدت الكثير من خصوصيتها عندما امتزجت مع قوة متسلطة و "صيرت الأمم المتحدة كيانا عاجزا عن استخدام حريته" على حد قول جان بيرشوفنمان وزير الدفاع الفرنسي الأسبق والتي دفعته هذه الحرب إلى الاستقالة[٢٩]، فالحرب أجهزت على مصداقية الأمم المتحدة عند شعوب الجنوب، بقدر ما جعلت منها أداة حقيقية في يد دول الشمال وأخضعتها لسياستها [٣٠]، بعد إن أخفقت السياسات الإقليمية في التصدي ومعالجة الأزمة،

---

[٢٥] احمد صدقي الدجاني وآخرون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، 1997، ص17.

[٢٦] ناظم عبد الواحد جاسور، الموقف الفرنسي من الأزمة والعدوان العسكري وأفاق المستقبل، مجلة دراسات إستراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية ،العدد ٣، ١٩٩٧، ص155.

[٢٧] سمير الظاهر، السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط في ظل رئاسة جاك شيراك، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٢٢، كانون الأول ٢٠٠٣، ص ص ٧٠-٧٢.

[٢٨] محمد حسنين هيكل،حرب الخليج، أوهام القوة . . .مصدر سبق ذكرة، ص514.

[٢٩] ناظم عبد الواحد جاسور، مصدر سبق ذكره ،ص ص162-163.

[٣٠] برنار استراد ، "الى تجديد منظمة الأمم المتحدة لتعزيز الدفاع عن السلام"، ندوة دولية عقدتها الجمعية الوطنية الفرنسية، وكالة الإنباء الفرنسية (أ ف ب) 31-3-2000.

مما فتح الباب على مصراعيه لتدخل البديل الخارجي لمعالجة الأزمة [٣١] بالأحرى تأجيجها، غير إن فرنسا تنبهت فيما بعد إلى تواضع الفوائد التي جنتها وتراجع دورها العالمي وأهدافها الإستراتيجية في الخليج العربي إلى ضرورة اخذ موقع العراق بالتوازنات الجديدة بنظر الاعتبار وبغية إعادة مصالحها، واستقلالية القرار الفرنسي وحياديته، فاستندت على شرعية موقفها من منطلق القانون الدولي، ابتداء بإنهاء أشكال المقاطعة الاقتصادية وحث أعضاء اللجنة الدائمين على الأخذ بنظر الاعتبار مواقف العراق الايجابية من القرارات الدولية إلى ضرورة إيجاد نهاية لحصار العراق[٣٢] غير ان تلك المساعي لم تكن ترقى إلى حد المواجهة الصريحة مع السياسة الأمريكية المهيمنة على النظام الدولي الحالي، فالعلاقات الفرنسية- الخليجية اخذت بالتراجع بعد عقد التسعينات، والسبب الوجود العسكري الاميركي المباشر في الخليج العربي الذي قلص الدورالسياسي الامني لفرنسا إلى حد كبير[٣٣]، كما حدثت التحولات الكبيرة التي حدثت في البيئة الدولية المحيطة بفرنسا، مما شكل صعوبة لها في إرجاع الركائز التي قامت عليها أسس سياستها خلال العقود الأربعة الماضية، فجاءت سياستها كرد فعل لسياسة الآخرين الخارجية وان كان مؤتمر باريس للامن والتعاون الاوربي عام ١٩٩٠ حاول ايجاد دور اكبر لاوربا من خلال وضع سياسات امنية ودفاعية خاصة مستقلة الى حد ما عن السياسة الاميركية وضرورة اتساع المسؤولية الدولية والاقليمية لدول الاتحاد الاوربي مع بداية عصر جديد يقوم على اللامركزية ويتجه نحو التكاملية[٣٤]، وفي محاولة العودة الى الجذور التي رسخها الجنرال ديغول، وبما يخص اضفاء نوع من الاستقلالية في قراءتها الدولية ،وقد حاول الرئيس شيراك بعد فوزه، تبنى لغة اكثر توازناً تجاه اقطار الخليج العربي وعدم ترك الابواب مفتوحة بمصراعيها للولايات المتحدة الاميركية، لاسيما وان الخليج العربي يمثل موقعا جيوبولوتيكياً حيوياً لسياسة وأمن فرنسا والعراق وأحد أهم دول المنطقة واغناها، وعنصرا اساسياً لأمنها واستقرارها مع عدم امكانية وجود أي ترتيبات للامن الجماعي في منطقة الخليج العربي دون العراق، فضلا عن امتلاك العراق القدرة والامكانات التي تؤهله ليكون لاعباً اساسياً اقليميا ودوليا[٣٥]، فالسياسة الفرنسية لا تسعى للاجهاز على اقطار المنطقة ولاخضاعها تحت سيطرة الدولة العظمى[٣٦]، لكي تتمكن من ممارسة سياسة شمولية، تعود عليها لتحقيق مصالحها من خلال تسخير امكاناتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلا عن السياسة وفق منظور الدولة الوسطى[٣٧]، فالاستقرار يدعم ثقة المنطقة في السياسة

---

[٣١] كاظم هاشم نعمة، "عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب "، مجلة أفاق عربية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، العدد الثاني، شباط 1993، ص38.

[٣٢] عاصم محمد عمران، العلاقات الأوربية –الأمريكية في ضوء المتغيرات الدولية وأثرها على السياسة الفرنسية حيال المنطقة العربية، مجلة دراسات إستراتيجية بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٢، ١٩٩٥، ص114.

[٣٣] سهى سعيد العزاوي، السياسة الفرنسية تجاة العرب، ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية بغداد، العدد ٢٢، ٢٠٠٠، ص7.

[٣٤] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربيةبعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٥ ، ص٢٧٤.

[٣٥] ناظم عبد الواحد جاسو، الموقف الفرنسي في، مصدر سبق ذكره، ص171-172.

[٣٦] ميشيل جوبير يكتب مذكراته، صحيفة الحوادث ، لندن، العدد 1285، 19-6-1981، مصدر سبق ذكره.

[٣٧] بو قنطار الحسان، مصدر سبق ذكره، ص28.

الفرنسية، [٣٨] الا ان الصوت الفرنسي ظل خافتا حتى في دعواته لتجنب ضرب العراق او أي بلد عربي اخر بعد احداث 11-ايلول-2001 وهنا اشارة لقول ليونيل جوسبان رئيس وزراء فرنسا الاسبق في باريس عند لقائه بالعاهل عبد الله بتأريخ 15-ت1-2001 : "ابلغنا أصدقاءنا الاميركان ان أي ضربه عسكرية لبلد عربي تنطوي على خطورة بالغة وتسبب نتائج عكسية"[٣٩] وكانت فرنسا قد شجعت التقارب العراقي مع اقطار الخليج العربية (قطر، الامارات، عمان، البحرين) بعد الاحتقان الذي سببته ازمة الخليج الثانية وتداعياتها [٤٠]، كما اظهرت السياسة الفرنسية تحسناً في علاقاتها مع قطر والامارات على الصعيدين السياسي والامني، دون اغفال شراكتها الاستراتيجية المهمة مع المملكة السعودية العربية[٤١]، بشكل عام فأن فرنسا ودول الاتحاد الاوربي لم تكن راضية عن سياسة الاحتواء المزدوج نحو العراق وايران التي اتبعتها واشنطن عقد التسعينيات، وترى ان تلك السياسة تؤدي الى نتائج عكسية واثارة العداء للغرب داخل ايران والعراق[٤٢] بل امتداد ذلك العداء كتحصيل حاصل الى باقي الشعوب الاسلامية والعربية المحتقنة اصلاً بسبب المواقف الغربية تجاه القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، هكذا كان على فرنسا دفع الاتحاد الاوربي لتبني مواقف اكثر شمولية من مسالة الامن في الخليج والحاقها بالمسائل المتعلقة في اوربا الوسطى وشرق اوربا والبحر المتوسط، بطرح افكار جديدة تتناسب مع المتغيرات التي طرأت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في اوربا الى احتلال افغانستان والعراق في اطار ما يسمى الارهاب او بتعبير ادق حرب الهيمنة التي ابتدأها الرئيس الاميركي الاسبق جورج بوش الاب وتواصل معها فيما بعد الرئيس بوش الابن، التي ادت الى تغيير جذري في مفهوم الامن الاوربي بعد ان كان مقتصراً على مايسمى بالخطر السوفيتي (الشيوعي) وتأمين امدادات النفط واسواق المال، الى قضايا التلوث البيئي واسلحة الدمار الشامل والهجرة غيرالشرعية والحرمان الاقتصادي وتزايد السكان والتفجيرات في مدنها وقاطراتها وشوارعها العامة وغيرها وهي مرتبطة بشكل او بآخر في هذه المنطقة المهمة بسبب النفط وتأمين وصوله، او بسبب الاسلام واتساعه ونموه في اوربا الغربية وتأثيره من ثمّ على نمط الحياة المنفتحة الغربية وخلق جبهه معارضة لسياسة الغرب تجاة الدول الاسلامية و التي غذتها الحرب في افغانستان والعراق، ولذلك كان تعبير الرئيس ميتران دقيقاً حين قال: " انتبهوا ليأس الشعب ولطموح البرجوازية وليقظة الاسلام"[٤٣]، او بسبب اسلحة الدمار والتهديدات الصاروخية المحتملة نحوها، والى غير ذلك مع الادراك ان الدور الامريكي يبقى الابرز والاهم في قيادة المجموعة الغربية الرأسمالية نحو الخليج العربي.

---

[٣٨] صحيفة بابل، بغداد، العدد 2912، 12-ك1-2000.

[٣٩] "الملك عبد الله يبلغ شيراك مخاوفه"، صحيفة الحياة ،لندن، العدد14093، 16-ت1-2001.

[٤٠] صحيفة الحياة، لندن، العدد 1326، 11-ت1-2000؛ كذلك انظر: مجلس التعاون الخليجي سيبحث افكار طرحتها قطر لرفع الحضر عن العراق، وكالة الانباء الفرنسية (أ ف ب)، 3-6-2000.

[٤١] صحيفة الحياة، لندن، العدد 13984، 29-حزيران-2001 .

[٤٢] روز ماري هوليس، اوربا و امن الخليج : المنافسة التجارية، في امن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، الامارات العربية المتحدة – ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص١٠١.

[٤٣] جورج فرشخ، فرانسوا ميتران والقضايا العربية، ج٢، ط٢، القاهرة-مكتبة مدبولي، بيروت- دار ازال للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ٩٠.

ثانياً/ علاقات فرنسا الامنية في المنطقة

فرنسا تمثل احدى القوى الرئيسة للترتيبات الامنية الدولية وفق المعطيات التي رسخها مؤسس جمهوريتها الخامسة الجنرال ديغول لاسيما بعد ان ربط الاستقلالية الفرنسية باستراتيجيتها الدفاعية وبخاصة فيما يتعلق بقوتها النووية التي حرصت على الارتقاء بها منذ ذلك الحين[٤٤]، ومن ثمَ كان لا بد ان تضطلع فرنسا بدور مميز في منطقة الخليج العربي الاستراتيجية المهمة والذي اذكاه علاقتها التاريخية البعيدة الامد التي غلب عليها جانب التعاون لا الصراع [٤٥]، فبعد ان اقتصر مفهوم فرنسا لامن الخليج العربي على تهديد الوجود البريطاني في الهند، والتعرض للطرق البحرية التي يمخرها الاسطول البريطاني، ومن ثمَ تهديد مستعمراتها ما وراء البحار، ضمن المنافسة والصراع للسيطرة على البحار والعالم، تحول بعد اكتشاف النفط كمادة اولية في الكثير من الصناعات المهمة ومنها تسيير السفن والقاطرات وغيرها، الى تامين امداداته والسيطرة على مصادره الى يومنا هذا بعد ان اصبح النفط سلعة استراتيجية مهمة.

وفي اطار التوازنات الدولية انذاك تطلب التصدي للاشتراكية الشيوعية والمد القومي العربي من قبل القوى الرأسمالية الغربية وبضمنها فرنسا تشجيع التيارات الاسلامية في تلك المنطقة بما يضمن بقاء نفوذها، والذي تحول فيما بعد لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وافول نجم القومية العربية الى تيار معادٍ لها ومهدداً لأمنها بشقيه الافغاني والايراني وغيرها من التيارات الاسلامية بل لوجودها العلماني الرأسمالي، بعد أن انفلت الى حد ما زمام سياساتها وتوجهاتها منها، الامر الذي جعلها تعيد تنشيط طروحاتها الدينية المسيحية واليهودية بقوة لمجابهة الايدولوجية الاسلامية الناشطة، وقد تبين ذلك في خطب قادة تلك الدول واعلامها، وبذلك شكلت فرنسا الكاثولوكية احدى اهم القوى الاوربية الفاعلة في الشؤون المتعلقة بامن الخليج العربي، عزز ذلك الاتجاه ارثها السياسي والتجاري والثقافي القديم ودورها المعاصر الملموس في ترتيب اوضاع المنطقة كونها مع الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وثالث دولة نووية وعضواً دائماً في مجلس الامن الدولي.

بعد سياسة التعاون التي اتبعتها فرنسا مطلع السبعينيات مع المنطقة، تتبع فرنسا حاليا سياسة الوجود في الكثير من المواقع في ظل المنافسة الدولية على عقود الخدمات كذلك على جزء من اسهم مشاريع النفط والغاز متساوقاً مع استمرار وجودها في قطاع الطاقة الدولية[٤٦].

وفي مطلع التسعينيات استطاعت فرنسا عقد وابرام اتفاقيات ومعاهدات امنية وعسكرية مع اقطار مجلس التعاون الخليجي[٤٧]، عندما اصبحت الساحة مهيأة بعد حرب الخليج الثانية على العراق فحصلت على موطء قدم في قضايا الخليج الامنية على الرغم من

---

[٤٤] للمزيد من التفاصيل حول قدرة فرنسا النووية واستراتيجيتها العسكرية، انظر: ادوارد كولر ييج، سياسة الامن الفرنسية القرارات والمازق، بغداد، مركز البحوث والمعلومات، العدد 114، 1982، ص ص(6-14).

[٤٥] احمد سعيد نوفل، " العلاقات الفرنسية - العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الاساسية للقضية الفلسطينية، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤، ص ص 25-26.

[٤٦] روز ماري هوليس، مصدر سبق ذكره ، ص118.

[٤٧] المصدر نفسه، ص117.

كونه لا يرقى إلى مستوى النفوذ الامريكي المهيمن[٤٨]، الامر الذي جعل من وجود فرنسا في المنطقة ضمن الخطة الامنية والدفاعية لها اذ شكلت المنطقة خط دفاعها الثالث بعد المتوسط[٤٩]، وانحصر وجودها العسكري على 12 طائرة ميراج (س 2000) وطائرات مراقبة من نوع (سي 125) مكلفة بالعمل في عملية مراقبة جنوب العراق وخمس طائرات من نوع جاكوار لعملية الاغاثة وخمسة عشر مراقباً للعمل مع قوة الامم المتحدة الموجودة على الحدود الكويتية – العراقية، فضلا" عن اسطول بحري فرنسي في شواطئ الخليج العربي، مما يتيح امكانية القيام بمناورات عسكرية مع اقطار مجلس التعاون الخليجي علاوة على احتفاظها بقوات جوية بحرية تعمل في المحيط الهندي وسعت فرنسا منذ عام 1990 على عقد اتفاقية مع دول الامارات العربية المتحدة،[٥٠] ومع الكويت مدتها عشر سنوات بدأ من عام 1992، ويذكر ان الاتفاقية الفرنسية – الكويتية تنص على تدريب مشترك وتبادل الخبرات ومبيعات الاسلحة، فضلاً عن التزام فرنسا بمساعدة الكويت في حال تعرض أمنها لاي تهديد خارجي، كما وقعت اتفاقية عام 1992 مع دولة قطر ساعدت على تمهيد الطريق امام تعاون امني وفتح اسواقها امام المبيعات العسكرية في ظل التنافس القائم مع مصادر اوربية واخرى ممهدا امامها كما الطريق لاداء دور اعم واشمل في منطقة الخليج، إن الاتفاق القطري عد فرنسا شريكا امنياً ودفاعياً، لان الاخيرة تشكل مصدراً لاكثر من 80% من السلاح القطري، فضلاعن الحضور الفرنسي الواسع عسكريا وتجاريا وبخاصة من خلال مشاركتها في اجراء مناورات عسكرية[٥١]،على الرغم من تراجع الحضور الفرنسي في قطر بعد ان ساندت الولايات المتحدة قيام النظام الجديد في قطر (انقلاب القصر) عام 1995[٥٢]، من الجدير بالذكر كذلك ان مايقارب٣٠% من القوات الفرنسية الجوية والبحرية تنتشر في المحيط الهندي الامر الذي يمكنها من الاشراف على الخليج العربي ولعب دور فاعل فيه[٥٣].

ساهمت فرنسا من خلال الاتحاد الاوربي في تقديم الخبرات الفنية والعسكرية لمجلس التعاون الخليجي في النواحي الامنية والدفاعية، في اطار تحسين القدرات الدفاعية الذاتية لهذه الاقطار وحماية الملاحة البحرية والسيطرة البحرية بغية تعزيز الامن في المنطقة[٥٤]، بالرغم من ان النواحي التجارية والفنية كانت خارج القطاع الدفاعي لاتمثل اسهاما مباشرا في امن منطقة الخليج العربي، فان انماط العلاقات الثنائية الفرنسية في المنطقة تؤدي دورا مهما في تقرير ميزان القوى الاقليمي في الترتيبات الامنية التي احتلت حيزا مهما في اهتمامات السياسة الفرنسية، فضلا عن اهتمامات القوى الكبرى الأخرى، لما تشهدها المنطقة من التوترات المستمرة التي تخضع للمتغيرات الدولية والتي لم توصل

---

[٤٨] احمد عبد الحليم، " الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة " مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 147، كانون الثاني 2002 ، ص199.

[٤٩] روز ماري، المصدر السابق، ص١٠٩ .

[٥٠] "الوجود العسكري الاجنبي في منطقة الخليج العربي"، بغداد، نشرة متابعة، بيت الحكمة، العدد 122، 1999، ص3؛ كذلك صحيفة الاتحاد، ابو ظبي، العدد 9013، 9 نيسان 2000.

[٥١] صحيفة الحياة، لندن، العدد 13984 ، 2-6-2001 .

[٥٢] محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي الخليجي العربي، بيروت، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠، ص355.

[٥٣] غازي فيصل حسين، المنظور الجيو ستراتيجي الاوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٤ ، ١٩٩٩، ص ص ٦٣-٦٤ .

[٥٤] المصدر نفسة، ص ٧٠.

الخليج العربي بعد الى معادلة تحفظ فيه التوازن وتكفل تحقيق الاستقرار الفعلي، سواء بالنسبة لشكل موازين القوة العسكرية، او نمط العلاقات الثنائية، او في ضبط التفاعلات الداخلية[٥٥]، فكانت التصورات المطروحة لتحقيق امن الخليج العربي بدائية او مرتبطة بالتصورات السابقة بما فيها مشروعات تطور نظام الدفاع الخليجي المشترك او خلافات الحدود، فضلا عن الخلافات السياسية القائمة بين اقطارها وعلى مختلف المستويات[٥٦].

تعد منطقة الخليج العربي المثلث الحيوي للأمن الإقليمي والعالمي[٥٧]، لذلك يشكل العامل الدولي عنصرا اساسياً في معادلة امنها، بحكم وجود اختلافات في الموازين الاقليمية، الامر الذي لا يمكنها من التعامل مع قراراتها المحتملة دون العامل الدولي الضابط لما قد يحدث من توترات، لاسيما بحكم وجود مصالح استراتيجية مهددة او يمكن ان يتم تهديدها من الاطراف الاقليمية في المنطقة تحديداً ايران التي تتسابق لتطوير قدراتها العسكرية والنووية، اذ بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة تم حصر هذه التهديدات بين الولايات المتحدة الاميركية وايران ضد باقي اقطار الخليج العربية، لاسيما والتطور الكبير الذي شهدته ايران في القوة العسكرية ونجاحها في السير قدماً ببرامجها النووية، مما قد يجعلها منفردة في السيطرة على الخليج بغياب العامل الدولي الطارئ (الولايات المتحدة) بعد احتلال و تدمير العراق وقدرته العسكرية ومنظومته السياسية القومية العربية.

هكذا حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام القوى الكبرى لاحتوائها على مجمل العوامل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وتعد فرنسا واحدة من الدول الاوربية الكبرى، التي لابد ان يكون لها موقف من امن الخليج، بالرغم من تقاطع هذا الموقف في الاسلوب او كيفية تحقيق الامن والاستقرار مع الدول الكبرى الاخرى، او مع دول المنطقة نفسها، غير انها تتفق استراتيجيا على اهمية الخليج العربي وضرورة استقرارها ومن ثمّ ضمان احتياجاتها من النفط[٥٨]، الا ان هذا الاستقرار والرخاء المادي قد انعش القدرة المحلية لدول الخليج الطامحة، كايران بمشروعها الاسلامي والعراق بمشروعه القومي قبل احتلاله، مما يهدد المصالح الرأسمالية الغربية في العالم برمته وليس فقط الخليج العربي، فضلاً ان كلا المشروعين الاسلامي والقومي يهددان امن وجود (اسرائيل).

بعد ان كانت التصورات الفرنسية لامن الخليج العربي، تقتصر على ابعاد الاتحاد السوفيتي عن المياه الدافئه وضمان امن امدادات النفط من المنطقة عبر مضيق هرمز، الذي تمر عبره معظم واردات فرنسا النفطية، وهذا ما جعلها تحرك اسطولها في المحيط الهندي نحو المنطقة خلال الحرب الايرانية -العراقية، لضمان تلك المصالح وتامين استقرار المنطقة[٥٩] الا ان احداث ١١/ ايلول/٢٠٠١ ومن ثم الحرب ضد طالبان والقاعدة في افغانستان التي امتدت لتطال مناطق مختلفة من العالم لم تكن فرنسا بمنأى عنها لاسيما بعد احتلال العراق واختلال التوازن في المنطقة، مما جعل الساحة مهيأة اليها للتحكم بامن

---

[٥٥] بوقنطار الحسان، مصدر سبق ذكره، ص167.

[٥٦] محمد السعيد ادريس ، "دور الامن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان اقليمي"، مجلة المستقبل العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد215، كانون الثاني 1997، ص57.

[٥٧] المصدر نفسه ، ص57.

[٥٨] حامد ربيع ، الحوار العربي الاوربي واستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ص12.

[٥٩] محجوب عمر، "امن الخليج والصراع العربي – (الاسرائيلي)"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 30، آب 1981، ص31.

الخليج العربي وامدادات النفط وقدعد تقدم ايران الرديكالية في مشروعها النووي وولوجها الايديولجي والامني والعسكري والسياسي بشكل قوي في المنطقة (العراق ولبنان وفلسطين) تطوراً ملحوظاً بعد احتلال العراق، على الرغم من التواجد الاميركي المباشر والضغوط التي تمارس من قبل الولايات المتحدة وشركائها ضدها، الا ان خيار العودة الى لعب شرطي الخليج من جديد والتعاون مع الولايات المتحدة والغرب يبقى خياراً ممكناً في ظل الضغوط والخسائر التي تتعرض اليها الولايات التحدة في العراق، بذلك حتم على فرنسا ان تكون حاضرة للدفاع عن امنها ومصالحها من خلال الحليف الامريكي او حلف الاطلسي او الاتحاد الاوربي او بذاتها ان اقتضى الامر وقد اشار الرئيس شيراك صراحة الى ذلك في " انه لن يتردد في اللجوء الى الاسلحة النووية دفاعاً عن فرنسا ومصالحها ضد الاخطار الناشئة عن اعمال ارهابية " وقد ابدت ايران امتعاضها لذلك التصعيد وعدته موجهاً لها ويتنافى مع سياسة فرنسا في حصر استخدام مفاعلاتها النووية للاغراض السلمية[٦٠].

ان الترتيبات الامنية في منطقة الخليج العربي كثيراً ما اعتمدت لسنوات طويلة على المعادلة الاقليمية بين قواها الرئيسة، القائمة على مبدأ سياسة التوازن التي فرضتها الدول الكبرى عند تصارعها عليها[٦١]، وتفادت قدر الامكان الظهور المباشر بنفسها في منطقة الخليج العربي لعدم اثارة الاتحاد السوفيتي ودول المنطقة فأقتصر دورها على بقائها في مشارف مياه الخليج لتدير صراع التوازن من بعيد، غير ان ذلك لم يمنع تواجدها المباشر اذا ما استدعدت الحاجة. وفي هذا الاطار جاءت المشاركة الفرنسية لازالة الالغام بسفنها الحربية من مياه الخليج في اثناء الحرب الايرانية - العراقية[٦٢]، كما قدمت الكويت عام 1987 طلبا للولايات المتحدة حول حماية ناقلات النفط من اثار الحرب المشتعله بين العراق وايران في غضون ما عرف (حرب الناقلات)، وعد ذلك الطلب علامة بارزة في انحراف سياسات مجلس التعاون الخليجي الرافضة للتدخل الاجنبي في مياهه الاقليمية، فقامت بعض قطع البحرية الامريكية في الخليج العربي بحراسة ناقلات النفط الكويتية التي رفعت العلم الامريكي[٦٣].

اصبحت مسألة الحسم الامني لمنطقة الخليج العربي من القضايا المثيرة للجدل، حيث تعددت التصورات والطروحات الامنية حدها المقرر لكل طرف من اطراف القوى الاقليمية والدولية، كذلك اراء القائمين بشؤون الامن في اقطار الخليج العربي ايضا[٦٤]، مما ادى الى الاختلال في رؤى مصادر التهديد، الذي سبب سوء الفهم لمقاصد الآخرين، بصورة حالت الى اضعاف العلاقة بين رسم السياسات الامنية ومصادر التهديد لدى الجهات ذات الصلة، فضلاً عن ضعف الانفراج السياسي بين الاطراف الفاعلة، اذ بات واضحا منذ

---

[٦٠] عادل مالك ، التصعيد النووي المتفجر على مقياس احمدي نجاد، صحيفة الحياة ، لندن ، العدد ١٥٧١٧، ٢٠٠٦/٤/١٦.

[٦١] ملف خاص، "النزاعات الاقليمية واثرها في شرعية الوجود الغربي"، مجلة قضايا دولية، اسلام اباد - باكستان، العدد 354، تشرين الاول1996، ص32.

[٦٢] المصدر نفسه، ص33.

[٦٣] ظافر ناظم سلمان، ايران وامن الخليج العربي في التسعينيات، مجلة دراسات سياسية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٦، صيف ٢٠٠١.

[٦٤] يحيى حلمي رجب، امن الخليج في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية، القاهرة، 1996، ص148.

مطلع عقد التسعينات بلورة توجه نحو بناء نظام امني على اسس جديدة[٦٥]، ومن ابرز معالمه ما يأتي :

١. اعطاء الاولوية للامن الخارجي على حساب الامن الداخلي وتولي الولايات المتحدة وبريطانيا بصورة مباشرة معضلة الامن في الخليج وفق مفهومها اي امن النفط وامن (اسرائيل)، واخيراً امن الحضارة الغربية العلمانية من التوسع الاسلامي والذي البس لباس الارهاب وفق المنظور الاميركي.

٢. ظهور منهج الامن من خلال التواجد العسكري المباشر بدلا من الامن المجتمعي، لذلك كان العزم على تحديث واعادة بناء القدرة العسكرية من جديد وتوسيع مدياتها نوعا وكما، بعد احتساب المشتريات من الاسلحة من الجهات المعنية[٦٦].

٣. تكثيف الوجود العسكري الغربي في المنطقة افغانستان وباكستان بالواسطة قبل ان تضع اغلب ثقلها العسكري في العراق بعد احتلاله[٦٧]، كذلك السعودية وقطر والبحرين، والكويت على شكل وجود بري وبحري وجوي عن طريق المشاركة بالمناورات العسكرية، فضلا عن تخزين الاسلحة وفقا لاتفاقيات الامن الثنائية بين كل دولة على حدة مع احدى الدول الغربية فرنسا وبريطانيا وروسيا بزعامة الولايات المتحدة الامريكية[٦٨] .

٤. تعويق المشاركة العربية في الترتيبات الامنية، كاعلان دمشق وقرارات الجامعة العربية التي تحولت الى عملية روتينية اكثر مما هي اجراءات امنية، تؤدي الى الحفاظ على التوازن الامني بالمنطقة [٦٩].

٥. التركيز على البعد الدولي(الاميركي) دون فهم غير حقيقي لمصادر التهديد، الا وهو الوجود الاجنبي والقوى الاقليمية المسايرة له، وغياب الدور العربي والدول الاسلامية والاقليمية المحايدة والمعتدلة في اسيا الوسطى، وقد ظهر ذاك جليا بالسعي الدؤوب الى حرمان العراق من امتلاك التقنية العسكرية الحديثة واجباره على الامتثال للقرارات الدولية الصادرة ضده، فضلاعن احكام الحصار الدولي حوله لمدة ١٣عاماً لحين شن الحرب ضده وتدميره واحتلاله، في الوقت الذي كان التعامل الدولي والاميركي مع كوريا الشمالية وايران بشكل مختلف مقتصراً على التصريحات الاعلامية والمماطلة في اتخاذ قرارات حاسمه كما حصل مع العراق.

لاشك ان امن الخليج العربي يتعلق بأمن نفطه، ومن يهدد النفط انتاجا وتسويقا يهدد المصالح الحيوية للدول الغربية، الامر الذي دفع ان تصاغ العديد من المفاهيم والابعاد

---

[٦٥] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعامل الى التكامل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص27.

[٦٦] محمد السعيد ادريس، "دور الامن والتعاون العسكري في تطور....". مصدر سبق ذكره، ص44.

[٦٧] ايريك رولو، زعماء الخليج ولعبة التوازن، www.mondiploar.com ٢٠٠٤/٣/٨.

[٦٨] يحيى حلمي رجب ، امن الخليج ، مصدر سبق ذكره، ص148.

[٦٩] عبد الله صالح، "اجتماعات الدوحة ومستقبل اعلان دمشق"، تقرير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، العدد 135، شباط -1999، ص187-190.

الخاصة بالترتيبات الامنية التي تباينت حول ترتيب اولويات نشوء هذا النظام الامني بين اوربي وامريكي وخليجي وايراني وعراقي [٧٠].

المنظور الاوربي:

يرى في اطلاق الدور للامم المتحدة والتحرك الجماعي الدولي، كما ان دول الاتحاد الاوربي بضمنها فرنسا تبدو اكثر اهتماما على وضع سبل استقرار للخليج العربي، بناء على الطبيعة الاقليمية الاستراتيجية لاوربا الغربية، والتي هي اكثر اعتمادا من امريكا على النفط الخليجي، لذلك ركز البعد الامني الاوربي على[٧١]:

١. احترام الحدود القائمة.
٢. خفض التسلح الا في اطار التوازنات الاقليمية.
٣. ربط منطقة الخليج العربي بمنطقة (الشرق الاوسط) باكملها.
٤. تعميق اواصر التعاون الاقتصادي والسياسي والامني على غرار مؤتمر الامن الاوربي [٧٢].
٥. عقد مؤتمر سنوي لدول الخليج العربي ودول الشرق الاوسط على مستوى وزراء الخارجية.

من الجدير بالذكر ان اوربا ساهمت مع الولايات المتحدة الاميركية بشكل كبير في تسليح دول الخليج العربي و في مقدمتها فرنسا[٧٣]، كما ساهمت الكثير من دوله في دعم الحرب الاميركية ضد العراق واحتلاله في مقدمتها بريطانيا وايطاليا واسبانيا، ومن ثمّ الاخلال بمدأ التوازن والاستقرار في المنطقة،من ذلك نجد ان المنظور الاوربي الجديد، وتحديداً بعد احداث ١١/ايلول/بدا منسجماً فعلاً لا قولاً مع منظور الولايات المتحدة لامن الخليج العربي الذي ربط بمحاربة (الارهاب) بشكل عام.

المنظور الاميركي:

يسعى الى تحديد ذلك الامن به والقوات المتحالفة معه اقليمياً كما كانت ايران الشاهنشاهيه، او دولياً بشرط ان تكون الكلمة الاولى والاخيرة له.

الحقيقة أن المنظور الاميركي لأأن الخليج تطورعقب اعلان مبدأ جيمس مونرو ١٨٢٣، فلم تمضِ عشر سنوات على ذلك التأريخ حتى وقعت الولايات المتحدة معاهده مهمه مع سعيد بن سلطان حاكم عمان وافريقيا الشرقية عام ١٨٣٣، ضمنت بموجبها تسهيلات الملاحة والمرور والاقامة ومزايا اقتصادية[٧٤]، وكان عام ١٩٥١ بداية التوجهات الأمنية والعسكرية لها في المنطقة عقب اتفاقها مع المملكة العربية السعودية وبريطانيا على

---

[٧٠] ناظم عبد الواحد الجاسور، "المفاهيم الامنية الخليجية – الامريكية ومستقبل التعاون الخليجي"، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، نشرة رقم (12) 1998، ص8.

[٧١] ناظم عبد الواحد جاسور، "المفاهيم الامنية الخليجية...."، مصدر سبق ذكره، ص243.

[72] Alfonso ojeda , The Euro – Mediterranean Partnership: A cooperation partner for the Persian Gulf, the 8th Persian Gulf seminar, Tehran, February 2-4-25-1998.

[٧٣] نادية المختار،دبلوماسية الاسلحة الاميركية في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية، بغداد، بيت الحكمة، العدد١،ربيع ١٩٩٩،ص ص٤٣-٤٧.

[٧٤] تم تجديد معاهدة الصداقة والتجارة هذه عام ١٩٥٨ ؛ لمزيد من التفاصيل انظر:

William Brewer, "United states in interests in the Arab Gulf", paper submitted to the twentieth annual, competence on the Middle East focus. The Arab Gulf, New Jersey, U.A.A, vulgar young (ed.), Princeton University, 1968, p.173.

استخدام قاعدة الظهران كقاعدة جوية ثابتة لها ومن ثم توقيع اتفاقية دفاع مشترك معها للحفاظ على مكتسباتها الاقتصادية في المنطقة، بخاصة النفط اذكاه بعدها مبدأ دوايت ايزنهاور عام ١٩٥٧ والذي دفع الرأسمالية الاميركية التوجه بقوة نحو الخليج العربي[٧٥]، كما انشأت مع كل من بريطانيا وفرنسا اول قوة للتدخل السريعMid East Force في الشرق الاوسط عام ١٩٥١ واوكلت لبريطانيا مهمة الامن في الخليج العربي[٧٦]، و حتى عام ١٩٩١ اي خلال اربعين عاماً تطور ذلك المنظور وفق تصورات مختلفة وفي ظل الاوضاع الدولية السائدة في كل مرة كان ابرزها مبدأ الرئيس الاميركي الاسبق جيمي كارتر الذي عد اي محاولةخارجية للسيطرة على الخليج بمثابة هجوم مباشر على الولايات المتحدة نفسها[٧٧]، فبعد سياسة العمودين، السعودية وايران، من خلال نظرية ملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني، كانت سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران عم ١٩٩٣ التي وضعها مستشار الامن القومي وقتها مارتن اندك في عهد الرئيس الاسبق بيل كلنتون[٧٨] ثم الاحتواء المتمايز للعراق وصولاً الى التواجد المباشر في المنطقة واحتلال العراق ويمكن تلخيص المنظور الامني الجديد للولايات المتحدة في المنطقة كما ياتي:

١. ضمان الامدادات النفطية والتحكم باسعار النفط العالمية.
٢. احتواء الاخطار الاقليمية تحديداً ايران وتحجيم دور القوى الكبرى في المنطقة روسيا والصين.
٣. تطويق التهديدات التي تشكلها القاعدة و الحركات الاسلامية المتشددة و المعادية لسياسات الولايات المتحدة في اطار ما يعرف بالحرب ضد(الارهاب).
٤. ضمان سيطرة الولايات المتحدة على حركة الملاحة في الخليج وحركة طائراتها وجيوشها وقواعدها العسكرية الثابته والمتحركة.
٥. ضمان امن (اسرائيل) و الاستمرار في مساعي التطبيع لانجاح مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تبنته واشنطن مع المنطقة التي تعد الاهم والاغنى عربياً.
٦. ضمان استمرار هيمنتها ومكانتها الدولية، فمن يسيطر على النفط يسيطر على العالم.

منظور دول مجلس التعاون الخليجي:

ترى دول المجلس الست ان اسنادها موضوع الامن الى دولة عظمى هو الحل الامثل لضمانه، لاسيما والشكوك المستمرة تجاه العراق وايران الدولتان الاهم في المنطقة، وان كانت قد اعتمدت على هذه القوى الاقليمية احياناً، كما حصل في قمع ثوار ظفار بمساعة ايران في سلطنة عمان عام ١٩٧٣، واعتمادها على العراق القوة العربية الوحيدة في المنطقة سابقاً، في التصدي للتهديدات الايرانية لدول المجلس بخاصة الكويت والبحرين والامارات، منذ مطلع السبعينيات، واحلال نظرية ملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني عام

---

[75] **William Brewer, Op.Cit, 175.**

[٧٦] **صلاح العقاد، نظرية الفراغ والخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد ٣٤، تشرين الاول ١٩٧٣،ص١١٥.**

[77] **Lenczowski, George, American presidents and the Middle East, Durham, NCL Duke university, Press, 1990, p.206.**

[٧٨] **ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي/تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوجدة العربية، بيروت،٢٠٠٦ ، ص ٦٠٠.**

١٩٧١، اذ لم تكن حربه مع ايران الا ضمن ذلك السياق والتوازنات الاقليمية في حينها، مع هذا لم تدخر دول مجلس التعاون الخليجي جهداً لبناء قوة عسكرية واعدة ووضعت ميزانيات مالية باهظه للتسليح واعداد قوتها العسكرية غير انها تبقى غير ذات اهمية مع القوى المجاورة لها، بذلك فهي تزيد من اعتمادها على القوى الغربية الرأسمالية الكبرى تحديداً الولايات المتحدة الاميركية.

المنظور الايراني:

يجد ان مسؤولية الخليج العربي هي اقليمية تكون بقيادته و دول المجلس الست معها واستبعاد العراق والقوى الاخرى، اذ تكون القيادة و الغلبة لها في تسيير امور المنطقة، وجني المكاسب والارباح لاسيما مع احتلالها الجزر الثلاث عم ١٩٧١ وسيطرتها على مضيق هرمز، و تفوقها الديموغرافي والعسكري على باقي دول المنطقة، وتأتي المناورات الايرانية العسكرية في الخليج من وقت لآخر للتاكيد على تلك القدرة العسكرية والتلويح بمقدرتها وتسيد المنطقة التي باتت الغلبة فيها للقوات الاميركية، دون اغفال سعي ايران عبر وساطة حكومة العراق الحالية و اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الى تهدئة المخاوف الاميركية حولها وان سعيها عبر التسلح لممارسة دور اقليمي لا يعرقل مصالح الولايات المتحدة الاميركية ولا (اسرائيل)[٧٩]، فالولايات المتحدة تعلم تماماً لولا مواقف ايران الايجابية معها لما استطاعت احتلال العراق ولا افغانستان اذ وفرت الغطاء اللوجستي والايديلوجي لهما، مستفيدة من معاداتها لكلا النظامين في العراق وافغانستان، بشكل عام ان ايران تمتلك الكثير من مقومات الارغام والتفوق في المنطقة ويأتي تهديها الاخير باغلاق مضيق هرمز ضمن ذلك السياق، فهي لم تقتصر العمل على الصعيد السياسي والامني لتحقيق اهدافها بل كان للعامل الايديولوجي الديني دوره الكبير كذلك في التغلغل في دول المنطقة واثارة الفتن والنعرات الطائفيه بما يخدم مصالحها.

المنظور العراقي:

كان المنظور العراقي قبل الاحتلال في ٩/٤/ ٢٠٠٣، يرى ان الخليج عربياً ويجب ان تكون مسألة الامن فيه ضمن اطار الموقف العربي والجامعة العربية مع اشراك الدولة الاقليمية الوحيدة غير العربية (ايران) بعد ان تتعهد بأرجاع الاراضي والجزر التي احتلتها و عدم تدخلها في الشؤون الداخلية لباقي الدول العربية في المنطقة، مع رفض اي تواجد غربي فيها، بالتاكيد ان ذلك المنظور هو ابعد ما يكون عن حكومة العراق اليوم التي تنحصر رؤاها الامنية بين الحماية الاميركية والتودد للنفوذ الايراني الكبير في المنطقة والابتعاد قدر الامكان عن اي منظور قومي عربي يخص امن الخليج العربي و يعبر هذا الموقف عن تخبط وازدواجية واضحه في التعامل مع قوتين كبيرتين احداهما اكبر قوة اقليمية حاليا في المنطقة، واخرى الاكبر دولياً ومتواجدة في العراق كمحتل، تتخاصمان حول ارساء نفوذها وسيطرتها في المنطقة.

لاشك ان الفرنسيين يواجهون في منطقة الخليج العربي تحديا عميقا بسبب حاجز الانجلو "ساكسوني" الامريكي البريطاني" ومنذ قرون خلت والى يومنا هذا، ألأ ان

---

[٧٩] **للمزيد انظر:**

جين كيلي، دور يهود ايران في التهدئة بين طهران وامريكا و اسرائيل، مجلة الوطن العربي، العدد ١٥٤٨، ٢٠٠٦/١١/١، ص ص ١٧-١٨.

مساعيهم في ان يكون لهم دور واضح فيه لن تتوقف، واذا كان الفرنسيون ساهموا في احداث اب ١٩٩٠، بعد جدل كبير حول المشاركة فيها، لا ليزيدوا من حضورهم في الخليج من خلال الصراع، بل ليقللوا من خسارتهم فيه، هذه الخسارة التي ادركوا انها قادمة مع صدى الحرب والصراع على المنطقة[٨٠].

وعلى مستوى الامن الاقليمي تعد القوة الفرنسية التي كانت في المحيط الهندي منذ مطلع السبعينيات، القوة الاوربية الوحيدة، التي مثلت حضورا مستمرا وفاعلا في الخليج العربي [٨١]، وعلى الرغم من تراجع ذلك التواجد بعد الحرب الايرانية – العراقية، في ظل تزايد تواجد القوات البريطانية-الامريكية في الخليج العربي، الا ان الحضور الفرنسي استمرعلى المراقبة عن قرب، كون بقائها في المحيط الهندي مهماً جدا، لانها حريصة على ان تحافظ بشكل تام على المساحة البحرية التي منحت لها بموجب قانون (مؤتمر البحار)، اذ تشغل جزءً مهماً من المساحة الجديدة في المحيط الهندي[٨٢] وتاتي التهديدات الايرانية الاخيرة باغلاق المضيق الذي بدوره يتحكم بمرور ٢٠ مليون طن من نفط العالم[٨٣] ضمن التوازن الاقليمي الجديد بعد احتلال العراق و الشد والجذب مع الولايات المتحدة و من خلفها الاتحاد الاوربي وفرنسا للاستحواذ على نفوذ و مكاسب اكبر واتباع استراتيجية الهروب الى امام في الوقت ذاته.

لقد حرصت فرنسا على ان تكون حاضرة وجاهزة لاي عمل ضروري على امتداد خط المياه النفطي الذي يبدأ من مضيق هرمز، وقد ساعدت الاتفاقيات الامنية مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد العدوان الثلاثيني على العراق مطلع التسعينيات من القرن العشرين -بعد مسايرتها الركب الاميركي البريطاني- على تواجد امني اكبر في الخليج العربي.

تاسيساً على ما تقدم، فرنسا حريصة بان تستمر في لعب دور فاعل ونشط في الخليج العربي كونه الطريق الحيوي لوصول أمدادات النفط الى اوربا واستثمار السيولة المالية الكبيرة لأقطار الخليج في تسويق منتجاتها الصناعية والزراعية وغيرها،الامر الذي يستدعي تأمينه للحفاظ على مصالحها الرأسمالية الغربية[٨٤]، فالمنظور الغربي الرأسمالي الذي تعاملت به فرنسا مع أمن الخليج العربي ما هو الا انحياز نحو الخيار الامريكي، مما جعل وتائر علاقاتها مع العراق وايران تتارجح بين الرفض والقبول تحديداً بعد افول الحرب الايرانية- العراقية، ونظراً لمحدودية الخيارات البيئية الدولية المتاحة امام ايران، التي شهدت مزيدا من التحسس في العلاقات مع فرنسا، اثر احداث آب 1990 وترى فرنسا ضرورة اشراك ايران والقوى الاقليمية، في الترتيبات الامنية في منطقة الخليج العربي، لوحظ ان فرنسا اتخذت موقفاً وسيطاً من الخلاف الاماراتي – الايراني حول الجزر

---

[٨٠] مراد ابراهيم الدسوقي، "امن الخليج العربي بين التوجه الخارجي والداخلي"، مجلة سياسة دولية ، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 105، تموز 1991، ص89.

[٨١] جان بير غوسان، فرنسا والمحيط الهندي: المحيط الهندي في السياسات الدولية، ترجمة: جلال محمد مهدي حسن، البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة ، السلسلة الخاصة 83، 1991، ص252.

[٨٢] المصدر نفسه، ص253.

[٨٣] قناة العربية الفضائية، الامارت العربية المتحدة، النشرة الاخبارية، ٢٠٠٨/٧/٥

[٨٤] بينجامين شيمر ، دور فرنسا وتركيا المحتمل في دعم المصالح الغربية في الخليج ، مجلة استراتيجية ، لندن، العدد 24، 31 كانون الاول 191، ص4.

الاستراتيجية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، ابو موسى) وذلك بالدعوة لانهاء ألاحتلال الايراني، بالطرق السلمية من خلال اللجوء الى المفاوضات الودية بين الجانبين او اللجوء الى التنظيم الدولي اذا لم تنفع الخطوة السابقة[٨٥]، كما وجدت فرنسا صعوبة في تفعيل علاقاتها بالمملكة العربية السعودية، لوجود علاقات استراتيجية سعودية – امريكية، رغم علاقاتها الجيدة مع المملكة التي تعدها استراتيجية[٨٦]، وضمن اعتبارات التوازن التقليدي لمثلث القوى المحلية في الخليج[٨٧]، وعلى ما يبدو ذهبت فرنسا الى ابعد من ذلك نحو تطوير روابطها بمزيد من الانفتاح والحضور مع دول المنطقة الاخرى كالإمارات العربية المتحدة وقطر، بعد ان خسروا بمشاركتهم في حرب الخليج الثانية عام 1991 ما بنوه خلال خمسة عشر عاما من العلاقات التحالفية مع العراق[٨٨]، بل ان الرئيس الفرنسي ساركوزي عرض مؤخراً تزويد دول من مجلس التعاون الخليجي بالتكنولوجيا النووية السلمية خلال زيارته لها في كانون الثاني ٢٠٠٨-٠٨-٠٤ ،اذ أعلن في ختام زيارته للرياض أن الشركات الفرنسية ستوقع قريبا عقودا للتعاون المدني والعسكري مع السعودية قيمتها نحو ٥٩ مليار دولار أمريكي، كما عرض ساركوزي ارسال فريق من لجنة الطاقة النووية الفرنسية الى السعودية لبحث امكانية التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية [٨٩] بل ان الاتفاق الذي ابرم مع دولة الامارات العربية المتحدة يعد تطوراً مهماً في سياسة فرنسا الأمنية مع المنطقة، وذلك باعلان إنشاء أول مفاعل خليجي سلمي، خلال زيارة قصيرة قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي اليها، فضلاً عن توقيعهما، اتفاقية أخرى للتعاون العسكري، تمنح فرنسا قاعدة عسكرية دائمة لقواتها المتعددة، في مكان ما على الشاطئ الإماراتي المقابل لإيران، ستكون جاهزة للاستخدام بدءً من العام المقبل و قال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي: "إننا بأقامة القاعدة نشارك في المحافظة على استقرار هذه المنطقة من العالم"

هذه الاتفاقية ستكون مقدمة لإنشاء شركات فرنسية لمفاعل نووي سلمي، سيكون مخصصا بالدرجة الأولى لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه تصل تكاليفه إلى ما يقارب ٥,٥ مليار دولار أميركي ومن المنتظر أن يتم تشكيل لجنة إماراتية فرنسية رفيعة المستوى تتولى مراقبة تنفيذ التعاون في مجالات توليد الطاقة النووية وتحلية المياه والبحوث الأساسية والتطبيقية فضلا عن التعاون في مجالات العلوم الزراعية وعلوم الأرض والطب والصناعة. ويقول المراقبون ان دول المنطقة العربية ابدت اهتماما متزايدا بالتكنولوجيا النووية للاغراض المدنية في العام ونصف الاخيرين وتقدمت ٦ دول عربية على الاقل برغباتها تلك للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودافع الرئيس الفرنسي ساركوزي عن سياسة عرض الطاقة النووية السلمية على الدول العربية، معتبرا أنه يتعين اللجوء اليها لأنها طاقة المستقبل وقال :"هل يتعين حرمان العرب أو المسلمين منها لأنهم عرب أو

[٨٥] هيئة الاذاعة البريطانية BBC 3 ، آذار ، 1999.
[٨٦] صحيفة الحياة ، لندن، العدد ١٥٣٥٥ ،١٦/ نيسان/ ٢٠٠٥ ،ص١،٦ .
[٨٧] عبد الخالق عبد الله ، "العلاقات الخليجية الامريكية"، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 247، ايلول 1999، ص13.
[٨٨] عبد الجليل زيد مرهون، "العلاقات الفرنسية – الخليجية"، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 211، ايلول 1996، ص12.
[٨٩] B.B.C ٢٠٠٨/١/١٤

مسلمون" يشمل الاتفاق كل النواحي الخاصة بالنووي السلمي» بما في ذلك تأهيل الفنيين وإقامة المنشأة وتوفير نموذجين من المفاعل النووي المعروف باسم EPR من الجيل الثالث، في المقابل يجد المسؤولون الإماراتيون حماسهم باتجاه الطاقة النووية للزيادة الكبرى في استهلاك الطاقة، ورغبتهم في التحول نحو الطاقة المتجددة أو النووية، أن مثل هذا العمل يحتاج إلى مدّة زمنية قد لا تقل عن خمسة عشر عاماً، كما أن الطلب على الطاقة في دول الخليج هو الأعلى بين دول العالم كما ويعد العامل الامني لدول الخليج العربي في مقدمة اسباب التوجه نحو بناء المفاعلات النووية، في ضوء مخاوفها ازاء الطموحات النووية الايرانية وتنامي نفوذ طهران النووي، اذ قررت دول مجلس التعاون الخليجي في كانون / ٢٠٠٦ اطلاق برنامجها الاول المشترك للطاقة النووية السلمية.

لقد خطت فرنسا خطوة إضافية أخرى نحو إقامة وجود عسكري دائم في منطقة الخليج بالتوقيع على اتفاقية التعاون العسكري مع دولة الإمارات ينص على إقامة قاعدة بحرية وبرية وجوية في مكان ما على احد الشواطئ الإماراتية منذ مطلع التسعينيات تقدمت العلاقات الفرنسية الخليجية الامنية بشكل اتفاقيات ومناورات عسكرية و علاقات تعاون دفاعي وثيقة للغاية، فأن أكثر من ٦٠% من سلاح القوات الإماراتية على سبيل المثال فرنسية المنشأ كما وستكون لهذه القاعدة العسكرية الفرنسية في الإمارات وكذلك قطر اهمية بالغة في دورها الامني الحاضر والمستقبلي في منطقة الخليج العربي، اذ تقع أقرب قاعدة فرنسية في المنطقة في جيبوتي، وتشغل الولايات المتحدة قاعدة بحرية في البحرين.

من هنا وضعت فرنسا قضية الامن في الخليج العربي ضمن اهتماماتها أو اعطتها الاولوية في سياستها تجاه المنطقة، وسعت الى القيام بدور مشارك وتعاملت معها بصفتها قضية من قضايا امنها الاقتصادي – النفطي بربطه بضمان امن واستقرار المنطقة، وكان هذا الادراك مسؤولا الى حد كبير في تحديد طبيعة البعد الفرنسي من الامن في الخليج، اذ جاءت سياسات ومواقف فرنسا بهدف الحصول على مكاسب اكبر وتغلغلهم فيها بعد حصولها على رضا اقطار مجلس التعاون الخليجي والقوى الاقليمية الرئيسة العراق وايران مما حدى بها انتهاج سياسة متوازنة نسبيا فيها وتجنبت الانغماس كثيرا في مشاكلها مستخدمة سياسة توفيقية تجاهها لتسويتها سلميا لذاك ربطت بعلاقات متينة بعد تقديم عديد من المبادرات السلمية وتشجيع العمل الجماعي من خلال الامم المتحدة، ويبدو ان فرنسا وجدت من الامن منفذا للعلاقات يمكنها من خلالها استمرار تواجدها بدخولها مبيعات السلاح واتفاقيات الدفاع مع دول المنطقة، والتي هدفت من خلالها الى :

١. ضمان تدفق النفط وحماية الناقلات وتامين وصولها.
٢. تأكيد الشخصية الفرنسية من خلال المناورات البحرية الدفاعية وفي هذا الصدد شارك ١٢٠٠ عسكري فرنسي في مناورات بريه وبحريه وجويه مشتركة مع الجيش الكويتي من ٧ الى ٢٣ شباط ٢٠٠٤ في اطار الاتفاقيات الدفاعية التي عقدتها فرنسا عام ١٩٩٢ مع الكويت واقطار خليجية اخرى ضمن مجلس التعاون الخليحي والتي سبقتها مناورات مشابهة في الخليج العربي عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠[٩٠].

[٩٠]" صحيفة الدستور،" قوات فرنسية الى الكويت للمشاركة في مناورات عسكرية"، صحيفة الدستور، عمان، العدد ١٣١٠٧، ٢٠٠٤/١/٢١.

٣. الحفاظ على المصالح الاقتصادية الاستراتيجية.
٤. محاولة منافسة الدول الرأسمالية الاخرى لاسيما في اليابان والولايات المتحدة.

لامناص من كون فرنسا لاتزال تحرص على ان تكون مواقفها مستقلة نسبيا، وعلاقاتها متميزة تجاه قضايا دول المنطقة وتجاه صراع القوى الدولية فيها، وكانت الية مشاركتها في الدفاعات الامنية من خلال تقديم الخبرات والمستشارين العسكريين ومن ثم التعاون والتنسيق الامني ووصولا الى استحصال تسهيلات خليجية لقواتها البرية والجوية والبحرية، فضلا عن مشاركتها في الاتفاقيات والمعاهدات الامنية، التي تمثل نموذجا للتعاون وتعزيز اواصر العلاقات الثنائية والجماعية مع عدد من اقطار مجلس التعاون الخليجي[٩١]، وتعول فرنسا من خلال الامارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية القطر الاغنى والاهم خليجياً، الى تعويض ماخسرته في العراق مع عدم امكانية النهوض بعلاقتها مع ايران - في ظل نظامها الرديكالي الحالي والضغوط الاميركية والدولية نحوها بسبب دعمها للمنظمات الارهابية وبرنامجها النووي- وقد وكان الرئيس السابق شيراك قطع شوطاً كبيراً باتجاه تفعيل مستوى العلاقات مع دول الخليج العربي لا سيما الامنية والاقتصادية، وفي زيارته للمملكة العربية السعودية مطلع ٢٠٠٤ اتفق على مجالات عديدة للتعاون الامني والاقتصادي، شمل طائرات من نوع رافال القتالية وبرنامج الكتروني متطور لمراقبة حدود المملكة وعقد اخر لبناء مصفاة للنفط [٩٢]. كما عرض الرئيس الفرنسي ساركوزي خلال زيارته للمملكة في اطار جولته الخليجية كانون الثاني/٢٠٠٨ إرسال فريق من هيئة الطاقة النووية الفرنسية الى السعودية لبحث امكانية التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية.

كما عدت زيارة الرئيس ساركوزي الى الإمارات العربية المتحدة و توقيع اتفاق تعاون امني عسكري يسمح بإقامة قاعدة عسكرية فرنسية دائمة في الإمارات وكما اسلفنا من اهم التطورات الامنية لفرنسا مع المنطقة، وذلك بتواجد نحو ٥٠٠ عسكري فرنسي بشكل دائم، فضلاً عن عقد اتفاق لتطوير التعاون في مجال الطاقة النووي هو الثالث من نوعه توقعه فرنسا حديثاً مع دولة عربية، بعد ليبيا والجزائر.

[٩١] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمصدر سبق ذكره، ص200 ؛ كذلك: منير الطرابلسي، مجلة كل العرب، باريس، العدد 254، تموز 1987، ص35.
[٩٢] وكالة الانباء الفرنسية(ا ف ب)،٢٠٠٦/٣/٧.

الخاتمة

ومما تقدم نجد انه على الرغم من ضعف الخيارات المتاحة امام القوى الكبرى ومنها فرنسا قياسا بالتواجد الامريكي في منطقة الخليج العربي والذي اصبح واضحا منذ انهيار نظام القطبية الثنائية وبروزها كقوة مهيمنة وحيدة في العالم وصولاً الى تدمير واحتلال العراق و بسطها بشكل يكاد يكون مطلق نفوذها في الخليج العربي بعد ما عدت الولايات المتحدة الاميركية امن الخليج العربي، جزءا لا يتجزأ عن امنها، سيما بعد ان نقلت معركتها مع الارهاب (من وجهه النظر الاميركية) الى الساحة العراقية المخترقة من قوى كثيرة اقليمية ودولية، كما انها تهيئ لصراعات وحروب اخرى في المنطقة، والضغط على سوريا وايران يأتي ضمن ذلك السياق، مع استمرارها في اثارة الفتن والحروب الداخلية في الوطن العربي كتحويل الصراع العربي-(الاسرائيلي) الى صراع فلسطيني _ فلسطيني واخر لبناني _ لبناني، وبالتأكيد عراقي – عراقي، لتتفرغ هي الى تحقيق اهدافها ضمن الاعتبارات المصلحية والاستراتيجية والسياسية.

مما تقدم نجد ان فرنسا استطاعت ان تجد مكاناً لها في الترتيبات الامنية في كل مرحلة من المراحل السابقة والى يومنا هذا دون الانصهار تماماً في البودقة الاميركية وحافظت دائما على مسافة ما معها، لحين وصول الرئيس ساركوزي، اذ عدت سياسته تحولاً إن لم تكن انقلاباً على النمط الديغولي المعروف ولم يكن ذلك بعيدا عن ضوابط ومتغيرات النظام العالمي الجديد الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة، ولا عن اسس السياسة الفرنسية التي لا تجامل في مصالح فرنسا العليا، اذ ان فرنسا عبرت عن مواقف مختلفة في قضايا خطيرة كثيرة تمس امن الخليج، منها عدم مشاركتها في احتلال العراق ورفض إرسال قوات عسكرية لمشاركة التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، و كان لها رؤيتها المختلفة في موضوع ايران وبرنامجها النووي، الا انها اخيراً وجدت ان تحالفها مع الدور الأمريكي السياسي والأمني في الخليج العربي، هو ما تبقى لها لتعزيز واستمرار مصالحها فيه فلم تعد العراق ولا إيران والى إشعار اخر، بوابة الخليج لها، بل ان الولايات المتحدة اليوم هي من يتحكم بشكل معلن ومباشر في المنطقة برمتها، وفرنسا كدولة علمانية ضمن المنظومة الرأسمالية الغربية وحلف الاطلسي، يهمها الحفاظ على

مكانة المنظومة الرأسمالية الغربية، وان كانت تحت قيادة الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي اختلف معه جميع رؤساء فرنسا السابقون، الا الرئيس الحالي ساركوزي الذي لم يجد بداً من التعامل بشكل مغاير في سياسته الخارجية لعوامل ذاتية واخرى وموضوعية، من دون اغفال سعي فرنسا المستمر لمعالجة جميع القضايا الدولية من خلال الامم المتحدة وايجاد عالم متعدد الاقطاب لا احادي أو ثنائي القطبية.